كلمـــــــــــة

معـالي السيـد أحمـــــد أبـو الغيـط
الأميـــن العام لجـــامعة الدول العربيـــة

أمـــــــام

مجلـــــــــس الأمن

لمنـــــــــاقشة الـوضع في غـــزة

نيـــويـــورك: 2023-10-24

برجاء المراجعة عند الالقاء

معالي السيد/ ماورو فييرا
وزير خارجية البرازيل

أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة

أشكر البرازيل للدعوة لهذه الجلسة الطارئة لمناقشة الوضع الخطير في غزة... والحقيقة أننا نعتبر أن مصداقية المجلس على المحك.. فما يجري اليوم في غزة من حرب انتقامية لا هدف لها سوى إزال العقاب الجماعي بملايين البشر دون جريمة واضحة اقترفوها سوي انهم يسكنون قطاع غزة، هو انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني اللذين يشكلان عماد التنظيم الدولي، وركيزته الأساسية التي يشرف مجلس الأمن على شق الأمن والسلم فيه.

اعتمدت الجامعة العربية في 11 أكتوبر الجاري موقفًا واضحًا إزاء ما جرى من أحداث في اسرائيل وقطاع غزة.. وأدانت بشكل لا يقبل اللبس استهداف وقتل المدنيين من الجانبين.. وهو الموقف الذي رحب به كافة أعضاء الأسرة الدولية.. ونأمل أن يتذكر الجميع أن ذلك الموقف إنما اعتمد عن قناعة بضرورة احترام القانون الدولي الانساني من جميع الاطراف..

وفي المقابل فإن أحد مبادئ القانون الإنساني الدولي يتعلق بالتمييز بين المُقاتل حامل السلاح والمدني... هذا المبدأ يُنتهك كل ساعة وكل دقيقة من جانب اسرائيل في قطاع غزة خلال الأسبوعين الماضيين، مع انه المبدأ الضامن لكي لا تتولق البشرية مجدداً إلى درك البربرية والتوحش الذي شهدته الحروب السابقة على اعتماد اتفاقيات جنيف.

لذلك فإنني أشـدّد على أن وقف الحرب الاسرائيلية على السكان المدنيين في غزة بشكل فوري هو السبيل الوحيد للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية كبرى، ومذبحة لن يُسامح العالم نفسه إن وقف متفرجاً وهي تجري تحت بصره.. هذه حرب مسعورة تُسقط كل يوم مئات القتلى من المدنيين الأبرياء.. ووقفها هو مسئولية هذا المجلس، كضامن للأمن والسلم الدولي.. فهي حربٌ نراها بلا استراتيجية حقيقية سوى الانتقام الأعمى، وبلا أفق زمني معلوم.

والحقيقة أننا نستغرب ممن يتمسكون بما يسمونه حق الدفاع عن النفس، كمسوغ لارتكاب أبشع الجرائم.. ونستغرب أكثر ممن يقبلون أن تُخاض حرب خارج نطاق القانون الإنساني الدولي، أي قانون الحرب.. وبلا أي خطوط حمراء.

إننا نرى أمامنا مخططًا يجري تنفيذه كل يوم لعقاب أهل غزة بالجملة ومن دون تمييز.. عبر قصف بيوتهم.. وتجويعهم.. وحرمانهم من أبسط سُبل البقاء على قيد الحياة، من غذاء وماء وعلاج.

ونتابع جميعًا، وبقلق كبير، مواصلة قوات الاحتلال دفع أهالي القطاع إلى ترك بيوتهم، وتهجيرهم قسرياً من شمال غزة إلى جنوبها.. وكأن الهدف هو صناعة كارثة إنسانية سواء داخل القطاع أو على حدوده مع مصر.. بما يفتح الباب أمام سيناريو التهجير الثاني لأهل غزة، وجُلّهم من اللاجئين أصلا.

إن الجامعة العربية ترفض التهجير القسري ليس فقط باعتباره جريمةً منصوص عليها في المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.. وانما بوصفه استراتيجية ممنهجة تسعي إسرائيل الى تطبيقها لتصفية القضية الفلسطينية.. ومع ثقتي الكاملة في تنبه الشعب الفلسطيني الى هذا الخطر المحدق بقضيته وفي تنبه الدول العربية المحيطة لخطورة الأمر، فإنه من المعيب على العالم أن يسمح لمسؤولي اي دولة بترديد مثل هذه الترهات التي لن تتحقق على أرض الواقع وانما ستزيد الجميع غضباً ومرارة وعنفًا... لن يعيش الفلسطينيون والعرب نكبة ثانية ونرجو ان يفهم العالم عبر هذا المجلس مؤدي هذا التأكيد.

إن الأولوية العاجلة اليوم هي لخلق آلية مستمرة لإدخال المساعدات من مصر إلى غزة عبر معبر رفح... وخلق خط امداد متصل لنقل الاحتياجات الإنسانية إلى داخل القطاع إلى حين استعادة الهدوء.

إن الشاحنات التي تم إدخالها في الأيام الأخيرة تُمثل قطرة في بحر احتياجات السكان الذين كانوا يعيشون على مائة شاحنة محملة بالحاجات الضرورية –من غذاء ودواء– يومياً.. أكرر: يومياً.

السيدات والسادة،،

أذكر المجلس الموقر أن الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي لم يبدأ يوم 7 أكتوبر.. والقضية الفلسطينية ليست ولن تكون إحدى تفريعات الحرب على الإرهاب.. لقد حذرنا وحذر غيرنا كثيراً من أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كافة الاراضي المحتلة سواء في غزة او الضفة الغربية او القدس الشرقية، حيث يعيش الفلسطينيون تحت نظام احتلال عسكري يقوم على التفرقة العنصرية، هو وضع غير قابل للاستمرار..

وأن عمليات العنف لن تولد سوى المزيد من العنف والرغبة في الانتقام.. لقد آن الأوان لمعالجة السبب الجذري لموجات العنف المتبادلة.. إن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 67 كفيل بتحقيق الأمن للجميع..

إن الوقوف إلى جـوار الجانب الصحيح من التاريخ يتمثل في الوقوف الى جوار الحق الفلسطيني والشعب الفلسطيني.. وليس الوقوف الى جانب قوة الاحتلال..وليست هناك صيغة أخرى تحفظ الكرامة والحرية للشعب الفلسطيني، والأمن للإسرائيليين، سوى حل الدولتين... أرجو أن تدفعنا الأحداث الحالية للتفكير في المستقبل وفي الأجيال القادمة من دون أن نُكرر أخطاء الماضي.

وشكـــراً لكـــم.